

لجنة الخبراء الماليين محضر الاجتماع السادس 23-25 آذار 2008

عقدت لجنة الخبراء الماليين اجتماعها الدوري للفترة 23-25 آذار 2008 و بعد إقرار جدول الأعمال نظرت اللجنة بالفقرات المدرجة أدناه وأصدرت القرارات التالية بشأنها:

1. تدقيق حسابات صندوق تنمية العراق (DFI) لعام 2008

سبق وان تم إعداد وثائق تدقيق حسابات الصندوق لعام 2008 ومن ضمنها نطاق عمل التدقيق (SOW) وتم إرسالها إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لإبداء ملاحظاتهم بشأنها. وبناء على ما بينه ممثل صندوق النقد الدولي (IMF) برسالته المؤرخة في 12 آذار 2008 من انه يفضل تأجيل استدراج عروض مؤسسات التدقيق لهذا الغرض لما بعد الانتهاء من تدقيق حسابات الصندوق لعام 2007 وعرضها على المجلس الدولي في اجتماعه القادم الذي سينعقد في منتصف أيار 2008... عليه قررت لجنة الخبراء تأجيل استدراج عروض لتدقيق حسابات صندوق تنمية العراق لما بعد تاريخ اجتماع المجلس الدولي القادم ولم ترد اية تعديلات من باقي اعضاء المجلس الدولي IAMB بشأن عرض العمل ونطاقه التدقيقي المقترح.

2. تدقيق حسابات صندوق تنمية العراق لعام 2007

تم استضافة مدققي حسابات الصندوق لعام 2007 (ارنست ويونغ) لمناقشتهم بخصوص سير عملية التدقيق والمراحل التي أنجزت وأية مشاكل قد تكون واجهتهم في أداء مهمتهم ... وبشكل خاص:

- 1-2- متابعة مستوى الانجاز والاطمئنان إلى توقيت انجاز المهمة وتقديم التقرير النهائي بالتوقيت المتفق عليه 15 نيسان 2008.
- 2-2- مناقشة طبيعة حالات معينة شخصت في كل من وزارات الدفاع، الكهرباء، التجارة، وتحديد ماهية المعلومات المطلوب استكمالها.
- 3-2- مناقشة طبيعة الفروقات التي لا زالت تقارير وزارة النفط تظهرها، وحصر مسبباتها، وبشكل خاص تلك الفروقات التي تظهرها بيانات التقارير اليومية عن تلك التي تظهرها التقارير الشهرية للوزارة.
- 4-2- التأكيد على استكمال تدقيق حسابات مكتب التعاقدات الأمريكي والتسويات النهائية لنشاطه في 2007/12/31 والعقود غير المنجزة بذلك التاريخ ورصيد المبالغ المتبقية بعهدة المكتب.
- 5-2- التأكيد على تدقيق كافة أضاير الاعتمادات المفتوحة لدى مصرف التجارة العراقي (TBI) لحساب الوزارات والممولة من صندوق تنمية العراق والتي لا تزال أرصدها قائمة بتاريخ 2007/12/31.

3. تصفية الملاحظات الرقابية عن حسابات صندوق تنمية العراق للفترات المالية الماضية

استضافت اللجنة فريق مدققي ديوان الرقابة المالية المكلف بمتابعة إجراءات الوزارات لتصفية ملاحظات مراقبي الحسابات للفترات المالية السابقة، واطلعت على مجمل الجهود المبذولة بهذا الصدد. وتقرر استمرار إجراءات المتابعة وأعداد تقرير يعكس خلاصة هذه الإجراءات لعرضه على المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في اجتماعه القادم.

4. المعلومات الخاصة بالدين الخارجي والتعويضات

اطلعت اللجنة على البيانات المقدمة من قبل دائرة الدين العام في وزارة المالية والخاصة بالدين الخارجي والتسويات والاتفاقات التي تمت بشأنها لغاية 2007/12/31 والمراحل القادمة المخطط لها، كذلك الأرقام

الإجمالية لمبالغ التعويضات المطالب بها والناجمة عن حرب الخليج 1991. وقد تقرر الاستمرار بمتابعة الانتهاء من ملف الدين الخارجي بموعد سابق لتاريخ انتهاء فترة الحصانة المحدد بقرار مجلس الأمن الدولي لأموال صندوق تنمية العراق وذلك بتاريخ 2008/12/31.

5. الاعتمادات المستندية القديمة المفتوحة للوزارات لدى مصرف التجارة العراقي (TBI)

تابعت لجنة الخبراء هذه الحالة، وطلبت كشوفات كاملة من مصرف التجارة العراقي عن جميع الاعتمادات المستندية المفتوحة لديه من قبل الوزارات مبينة وفقا لتاريخ فتحها وأرصدها كما في 2007/12/31. حيث اتضح أن عددا من هذه الاعتمادات تم فتحها خلال الأعوام 2004، 2005، ولا زالت أرصدها قائمة في سجلات المصرف بتاريخ 2007/12/31. وقد طلبت لجنة الخبراء من مدققي حسابات الصندوق (ارنست ويونغ) تدقيق هذه الاعتمادات بنسبة 100% والتحري عن أسباب بقاء أرصدها مفتوحة في سجلات المصرف لغاية تاريخه وفقا لوجهة نظر المصرف. كما كلفت هيئات الرقابة المالية العاملة في الوزارات بمقابلة البيانات المالية الواردة في كشوفات مصرف التجارة العراقي مع السجلات المالية لكل وزارة، وتحري الأسباب التي أدت إلى ذلك من وجهة نظر الوزارة المعنية.

6. الفروقات التي تعكسها البيانات الخاصة بالنفط الخام

اطلعت اللجنة على موازنة إنتاج وتصدير النفط الخام والفوائض العائدة من المصافي لكامل عام 2006 والستة أشهر الأولى لعام 2007، كذلك إلى العرض الذي قدمه مدقق حسابات الصندوق (ارنست ويونغ) والذي يعكس فروقات في البيانات التي تعرضها التقارير اليومية لإنتاج النفط الخام وتلك التي تعرضها التقارير الشهرية. كذلك الفروقات بين كميات النفط الخام المجهز إلى محطات الكهرباء وفقا لتقارير شركة نفط الجنوب عما هو عليه في تقارير وزارة الكهرباء.

لقد تم استضافة عدد من الفنيين في الوزارات لمناقشة أسباب استمرار ظهور هذه الفروقات .. وقد تم استعراض عدة أسباب لها منها اختلاف أساليب القياس بين الأطراف المعنية .. كذلك وجود ثغرات في توثيق فقرات من البيانات الكمية المعروضة في موازنة إنتاج النفط الخام.

قررت اللجنة استمرار متابعة الموضوع، وذلك بإدامة تطوير نظام المعلومات الحالي والخاص (بإنتاج وتصدير واستهلاك النفط الخام) وانسيابية المعلومات، مع التأكيد على عنصري الدقة والتوقيت واستمرار تحليل البيانات الكمية وتحري أسباب الفروقات ورصد نقاط الخلل من قبل هيئات الرقابة المالية العالية في وزارة النفط وإحاطة الجهات ذات العلاقة علما بنتائج المتابعة.

7. النظام الشامل للقياس والسيطرة على إنتاج وتصدير وتوزيع النفط الخام والمنتجات النفطية

لمتابعة الإجراءات التنفيذية للنظام الشامل للقياس والسيطرة على إنتاج وتصدير وتوزيع النفط الخام والمنتجات النفطية، اطلعت اللجنة على التقارير المقدمة من الدائرة الفنية لوزارة النفط والمتضمنة جدولاً يوضح طرق قياس النفط الخام المنتج والمجهز من شركات الاستخراج (نفط الشمال والجنوب) وجدول آخر يتضمن طرق قياس النفط الخام المستلم من شركات التصفية (مصافي الشمال والوسط والجنوب) وكميات المنتجات النفطية لكل مصفى.

كذلك اطلعت اللجنة على وقائع الاجتماع المنعقد بتاريخ 2008/3/3 وبحضور الفنيين في الشركات والدائرة الفنية في الوزارة، والذي استعرضت فيه كل شركة إجراءاتها بصدد استكمال منظومات العدادات للنفط الخام لكافة مراحل - الإنتاج والتصدير والاستهلاك الداخلي - والهدف هو استكمال متطلبات النظام الشامل للقياس والسيطرة على النفط الخام والذي أعدته شركتي (Shell & BP) في نهاية عام 2009 وفقا لتوقيتات مرحلية.

قررت اللجنة استمرار المتابعة، كما أوعز السيد رئيس لجنة الخبراء الماليين لهيئات الرقابة المالية العاملة في وزارة النفط بالاستمرار بمتابعة مراحل التنفيذ أولاً بأول وإحاطة لجنة الخبراء علماً بالنتائج الفعلية من واقع الفحص الميداني.

8. إنفاق أموال صندوق تنمية العراق لما فيه مصلحة الشعب العراقي

ورد هذا الهدف في قرار مجلس الأمن وضمن مسؤوليات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة (IAMB) وانعكس ذلك كهدف للجنة الخبراء الماليين في نظامها الداخلي (TOR) باعتبارها الجهة المناط بها مهام المجلس الدولي بعد انتهاء عمله بتاريخ 2008/12/31 وفقاً لقرارات مجلس الأمن بهذا الصدد.

وخلال الفترة المنقضية منذ تاريخ إنشاء المجلس الدولي ولغاية تاريخه تعذر الوصول إلى مؤشرات يمكن اعتمادها لقياس مدى تحقيق هذا الهدف. وجرى التركيز على تقارير المراقبين الخارجيين المستقلين لحسابات الصندوق ومتابعة معالجة نقاط الخلل التي يجري رصدها بهذا الصدد.

استمرت لجنة الخبراء وفقاً للمنهجية ذاتها مع التوسع في إجراءات المتابعة الميدانية لمعالجة نقاط الخلل التي ترصدها تقارير مدققي حسابات الصندوق إضافة إلى التوسع في الاستفادة من الإمكانيات الرقابية لديوان الرقابة المالية الواسعة بحكم تواجد الهيئات الرقابية في كافة الوزارات وكافة المحافظات طيلة أيام السنة وللخبرات العلمية والمهنية المتوافرة لديه.

لقد جرى دراسة مقترح ربط الإنفاق العام بأهداف إجمالية وفرعية على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى كل وزارة يجري تحديدها عند إعداد الموازنة العامة ويجري متابعة نسبة المتحقق منها بهدف استقرار اثر الإنفاق العام على حياة المواطن العراقي.. وقد تقرر دراسة المقترح خلال الاجتماعات القادمة.

9. الصندوق الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء

ناقشت اللجنة المراسلات الخاصة بانتهاء أعمال الصندوق الخاص بنظام تصدير النفط مقابل الغذاء والدواء لدى الأمم المتحدة، واطلعت على حسابات الصندوق لفترة الثمانية عشر شهراً الأخيرة المنتهية في 31 كانون الأول 2007.

ويلاحظ أن هذا النظام قد توقف العمل به بعد أحداث آذار 2003 وفقاً لقرارات مجلس الأمن حيث أصبحت الأموال المتحصلة من صادرات العراق النفطية تصب في صندوق تنمية العراق DFI وتحت إشراف المجلس الدولي للمشورة والمراقبة IAMB... وعليه يفترض أن الفترة اللاحقة لشهر آذار 2003 كان يفترض بها فترة تصفية وإنهاء للموقوفات المعقدة من اعتمادات قائمة وحسابات تحت التسوية.. ولكن يلاحظ انه قد مضى خمس سنوات ولم تصل إجراءات التصفية لنهايتها.

إن استمرار العمل للإدارات المسؤولة في الأمم المتحدة على هذا الصندوق ولهذه الفترة الطويلة أمر غير موضوعي وغير مبرر خاصة وأنه يحمل العراق كلف إدارية مبالغ بها.. حيث بلغت المصاريف الإدارية لفترة الثمانية عشر شهراً الأخيرة (19788) ألف دولار إضافة إلى نفقات لجنة التحقيق (؟) (2267) ألف دولار.. كما أظهرت الحسابات تحويل مبالغ إلى منظمات مختلفة تابعة للأمم المتحدة دون توضيح فيما إذا كان ذلك يدخل ضمن نطاق الأهداف التي انشأ من أجلها الصندوق.

توصي لجنة الخبراء بضرورة انتهاء أعمال الصندوق في 2007/12/31 وكما سبق وأن طلبت الحكومة العراقية ذلك من الأمم المتحدة، وتحويل أية اعتمادات موقوفة لغاية ذلك التاريخ إلى الوزارات العراقية

المختصة لتصفيتها .. وتحويل كامل الأرصدة النقدية إلى حساب صندوق تنمية العراق DFI .. مع استمرار متابعة ديوان الرقابة المالية لفحص حسابات الصندوق لما بعد نيسان 2004 ولغاية انتهاء عمله.

10. تاريخ الاجتماع القادم للجنة

تقرر عقد الاجتماع القادم للجنة الخبراء بتاريخ 10 - 11 أيار 2008